الأنهار الحدودية المشتركة بين العراق وإيران وأثرها على الاراضي الزراعية والامن المائي العراقي

د. عبد الأمير احمد عبد الله
قسم الجغرافية - جامعة ديالى
كلية التربية للعلوم الإنسانية

بِسْمِ اللهِ الرَحْمَنْ الرَحِيمْ

المستخلص

أن مشكلة الأنهار الحدودية المشتركة بين العراق وإيران بدأت منذ سنوات طويلة عندما قامت إيران بإنشاء وتطوير السدود والمنشآت الواقعة على كثير من هذه الأنهار ومن أهمها نهر الزاب الصغير وسيروان والوند ووادي كنكير وكلال بدره ونهر الطيب ودويريج والكرخه والكارون وغيرها ، حيث قامت إيران بقطع المياه عن بعض روافد نهر الزاب الصغير احد روافد نهر دجلة في محافظة السليمانية والتي أثرت بشكل كبير على بحيرة دوكان التي تعد مصدر التزود الوحيد بالمياه أوقات شحتها في هذه المنطقة ، كما قامت إيران بإنشاء سد على نهر الوند عام ١٩٦٠ أيام حكم الشاه وقطعت المياه عن مدينة خانقين في محافظة ديالى ، ثم باشرت السلطات الإيرانية بإنشاء ثلاثة سدود تحويلية على نهر الوند أيضا لتجهيز الأراضي الزراعية في ايران، فضلا عن قيامها بإنشاء مشروع تحويل مياه نهر سيروان احد روافد نهر ديالى لإرواء الأراضي الزراعية في منطقتي كرما شان واردلان الإيرانيتين ، كما أنشأت سدود على وديان مندلي والنفط خانة وقطعت المياه عن هذه المناطق الحدودية .

وفي جنوب العراق باشرت الحكومة الإيرانية بإنشاء عدد من السدود على نهر الكرخه في محافظة ميسان والذي يغذي هور الحويزه وهي سد كرخه رقم ١ ، ٢ ، ٣ ، فضلا عن المشاريع المائية التي أقامتها على نهر الكارون احد روافد نهر شط العرب في محافظة البصرة وهي كارون ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، مما أدى إلى انخفاض حاد في كمية المياه المتدفقة

إلى شط العرب وزيادة نسبة الملوحة فيه مع تأثيرات بيئة كبيرة . إن مشكلة الأنهار العراقية امتدت لتشمل تركيا و سوريا أيضا بتصرفاتهما الأحادية الجانب بمياه نهري دجلة و الفرات و التي تسببت عموما بإرباك الأمن المائي العراقي و خروج مساحات واسعة من الأراضي الزراعية خارج الخدمة الزراعية .

أن هذه المعلومات قد وردت أكثر تفصيلا في متن البحث الذي تضمن فضلا عن هذا، معلومات عن هذه الأنهار وطبيعة جريانها وموقف الجريان الحالي والتي يربو عددها على (٤٠) نهرا، كذلك بعض التوصيات والمقترحات التي يتحتم على الجانب الإيراني الأخذ بها والالتزام بمفرداتها بغية تقسيم المياه بين الدولتين المتشاطئتين بشكل عادل طبقا للقوانين والأعراف الدولية التي تضمن حق التصرف بهذه الواردات المائية وحسن الجوار .

المقدمة:

يوجد في العراق انهاراً دولية كثيرة إذ يشترك مع إيران بأكثر من أربعون نهراً حدودياً تنبع من الأراضي الإيرانية ويصب بعضها في نهر دجلة مباشرة، والبعض الأخر يصب في المنخفضات و الاهوار التي تغذي بدورها نهرا دجلة وشط العرب، وان البعض من تلك الأنهار ذات رفد موسمي، والبعض الأخر دائم الجريان بسبب طبيعة أحواضها وظروفها المناخية.

قامت إيران بقطع بعض هذه الأنهار ، وتنفيذ العديد من السدود عليها، مما أثر سلبا على الوارد المائي لتلك الأنهار في العراق دون مراعاة الاتفاقيات الدولية التي تنظم الأنهار المشتركة، وعدم الأخذ بنظر الاعتبار علاقات حسن الجوار والانتفاع المنصف للمياه ومبادئ الشريعة الإسلامية، لذا نحن في العراق نعاني من شحت المياه بشكل فعلي ونعيش أزمة مائية حقيقية تتمثل بظهور عجز في الميزان المائي يتزايد باستمرار ويؤدي إلى إعاقة التنمية الزراعية في البلاد، أي إن حجم الاحتياجات المائية يفوق كثيراً كمية الواردات المائية المتجددة والمتاحة.

إن هذا العجز في الميزان المائي مثل مشكلة جغرافية أتخذ منها الباحث موضوعاً لدراسته من خلال طرحه السؤال الأتي الذي تضمنه مصطلح مشكلة البحث، فضلاً عن المصطلحات الأخرى الآتية وكما يلي:

مشكلة البحث: السؤال الذي نطرحه هنا هو: ما هي تداعيات شحت المياه في العراق...، هل إن التغير المناخي والاحتباس الحراري الذي حل بالعراق وربما دول المنطقة (تركيا، سوريا، إيران) أدى إلى ظاهرة الجفاف ليس في العراق فحسب بل في منطقة الشرق الأوسط برمتها، أم الكيفية التي تتعامل بها دول الجوار المتشاطئة مع المصادر المائية بإنشائها العديد من السدود والخزانات وتحويل بعض مجاري الأنهار.

فرضية البحث: نعم إن التغير المناخي وإقامة السدود وتحويل مجاري بعض الأنهار المشتركة كانت العامل المسبب لهذه الأزمة المائية.

هدف البحث: يهدف البحث إلى دراسة الأنهار الحدودية المشتركة بين العراق وإيران ، كذلك التعرف على طبيعة التجاوزات الإيرانية على هذه الأنهار سواء كان ذلك بقطعها أو إقامة السدود عليها أو تحويل مجاريها، ومحاولة التوصل إلى اتفاق معين ورسم سياسة مائية عادلة بين البلدين تكون منصفه في توزيع الحصص المائية بينهما .

هيكلية البحث: تضمنت هيكلية البحث مقدمة مقتضبة، وثلاث مباحث هي:

الأول: الواقع الجغرافي للأنهار الحدودية المشتركة بين العراق وإيران.

الثاني: المشاريع والسدود الإيرانية المقامة على الأنهر الحدودية المشتركة .

الثالث: شحت المياه وتداعياتها على الأراضي الزراعية والأمن المائي العراقي.

وختم البحث بخاتمة تضمنت منهج مقترح لاستدامة وإدارة المياه بين العراق وإيران .

ففيما يتعلق بالاعتبارات الطبيعية يبرز دور التغيرات المناخية والاحتباس الحراري ، وفي هذا الصدد يعاني العراق من انخفاض في معدلات التساقط وما يرافقها من انخفاض معدلات الرطوبة وارتفاع معدلات الجفاف، فقد بلغ متوسط هطول المطر ٢٣٠ملم/سنة خلال عقد تسعينيات القرن الماضي، وتعد هذه نسبة مرتفعة قياساً بالألفية الثالثة التي انخفض فيها

معدل التساقط خلال المدة (٢٠٠٧-٢٠٠٨) ليصل إلى ١٢٠ملم/سنة بمدة تساقط لا تتجاوز (٤٠) يوماً فقط في عموم العراق، عدا المنطقة الشمالية التي تصل إلى ٧٠ يوما، مما أثر ذلك سلبا على تغذية الموارد المائية السطحية والمياه الجوفية والتي أنذرت بظهور الأزمات المائية، والتي تشكل في الوقت نفسه احد العوامل الرئيسة لانتشار ظاهرة التصحر واتساع مساحة الأراضي المتصحرة والمهددة بالتصحر والتي تشكل اليوم حوالي ٨٠% من مساحة العراق[١].

المبحث الأول: الواقع الجغرافي للأنهار الحدودية المشتركة بين العراق وايران

أولاً: انهار محافظة السليمانية: (خريطة رقم١)

- نهر الزاب الصغير: ينبع من أراضي جبلية في إيران وتحديدا من سلسلة جبال قنديل ، ويتكون من فرعين هما جمي تيت وجمي ماوت وعند التقائهما في قرية قورن تينه يتكون نهر الزاب الصغير، وتبلغ مساحة حوضه ٢٢٢٥٠كم٢، منها ٥٥٠٠كم٢ في إيران وما تبقى منها في الأراضي العراقية، ويبلغ طوله ٤٠٠كم، ومعدل تصريفه ٢٢٧م٣/ثا، ومعدل إيراده السنوي ٧،١٦مليار/م٣، وفي عام ١٩٥٨ أقيم عليه سد دوكان لخزن المياه بمقدار ٦،٨ مليار/م٣ ، مشكلا بذلك بحيرة سميت باسم السد بلغت مساحتها ٥٠كم٢ ، وتصب فيه مجموعة من الأنهار التي تنبع جميعها من إيران وهي دائمة الجريان تقع ضمن محافظة السليمانية وهي كل من نهر زراوه ، خيري تيرزنك ، وزنه باني ، جانبيرو ، خليل اباد ، قزلجه ، بناوة سوتا ، ليو، تشينران ورافد كوكه سور[٢]

ثانياً: انهار محافظة ديالى:

إن الحديث عن انهار هذه المنطقة يمكن أن يأخذ جانبين، الأول: دراسة الأنهار والوديان التي تصب في نهر ديالى، والثاني: هو الحديث عن نهر ديالى العمود.وكما يلي:.

الجانب الأول يمكن تقسيم الأنهار التي تصب في نهر ديالى إلى قسمين: (مخطط رقم ١)

خريطة (١) الانهاروالوديان الحدودية المشتركة بين العراق وايران

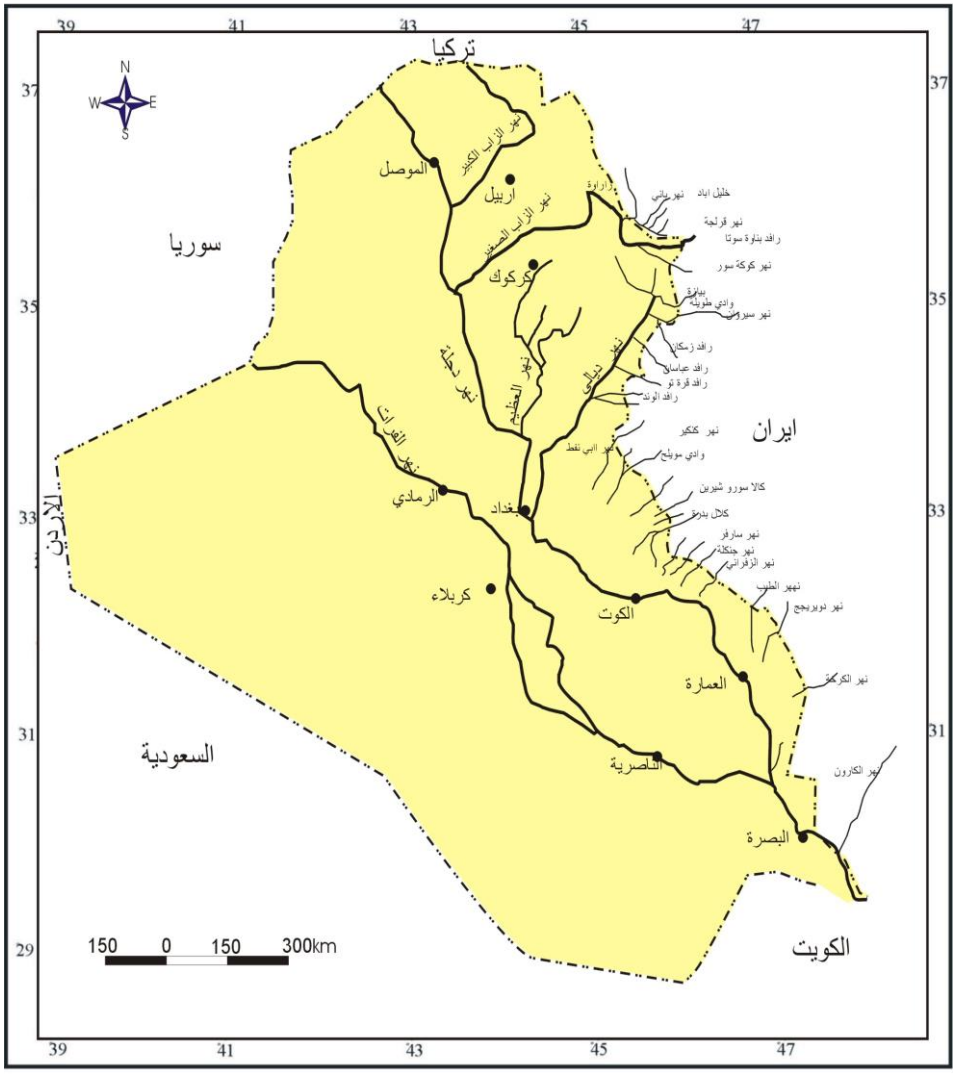

المصدر : فلاح شاكر اسود ، الحدود العراقية - الايرانية ، دراسة في المشاكل القائمة بين البلدين ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٠، ص٣

القسم الأول: انهار ديالى العليا:

١. نهر بياره: ينبع من المرتفعات الإيرانية المجاورة للحدود العراقية في محافظة السليمانية ، ويصل معدل تصريفه إلى ٥،٥م٣/ثا .

٢. وادي طويلة: يقع بين نهر بيارة من الشمال ونهر سيروان من الجنوب ويتجه إلى داخل الحدود العراقية ليصب في نهر ديالى.

٣. نهر سيروان: ينبع من الأقسام الغربية لكرمنشاه واردلان الإيرانيتين من مناطق يتراوح ارتفاعها بين ٢٥٠٠-٣٠٠٠م فوق مستوى سطح البحر[٢]، وتصب فيه عدد من العيون المنتشرة في المنطقة[٣]،وتبلغ مساحة حوضه ١٢٣٧٤ كم٢ ، منها ١٠٨ كم٢ داخل الاراضي العراقية و١٢٢٦٦كم٢ داخل ايران ، ويبلغ طوله ١٢٥ كم٢ ويصل معدل تصريفه إلى ٢٥م٣/ثا .

٤. نهر زمكان: وهو احد روافد نهر سيروان، ينبع من المرتفعات الإيرانية الغربية ويصب فيه قبل دخوله البحيرة التي تكونت شمال سد دربندخان، وتبلغ مساحة حوضه ٢٦٠٠ كم٢ ،منها ٢١٨كم٢ تقع في الاراضي العراقية و ٢٣٨٢ كم٢ في الاراضي الايرانية ويبلغ طوله ٧٠كم٢

القسم الثاني: انهار ديالى الوسطى:

١. نهر عباسان: ينبع من مرتفعات غرب إيران وهو من الروافد المهمة التي تصب في نهر ديالى، حيث تبلغ مساحة حوض تغذيته حوالي ٨٦٠كم٢[٤]،منها ١٨٦ كم٢ في العراق و ٦٧٤كم٢ في ايران ويبلغ طوله ٣٠كم .

٢. نهر قره تو: يتكون هذا النهر من ثلاثة روافد هي أبي لاشير، وأبي سيكواند وكاني بمه[٥]، وتبلغ مساحة حوضه ٧٥٠كم٢ يقع منها في العراق ٢٤٦كم٢ وفي ايران ٥٠٤كم٢ ،ويبلغ طوله ٤٠كم ويتراوح معدل تصريفه بين ١_٢ م٣/ثا ، وعند دخوله الأراضي العراقية يصب في نهر ديالى.

٣. نهر ديربنديك: يدخل الحدود العراقية – الإيرانية ضمن محافظة ديالى في الأراضي الواقعة بين نهري الوند من الجنوب وقره تو من الشمال[٦].

٤. نهر الوند: ينبع من جبال كرند في إيران ويدخل الأراضي العراقية في قضاء خانقين في محافظة ديالى، ويتكون من رافدين رئيسين هما الوند وكرزه وبالتقائهما يتكون نهر الوند الرئيس، وتبلغ مساحة حوضه الكلية ٣٤٥٠كم٢ منها ٥٦٦كم٢ في الأراضي العراقية ،أما في الأراضي الإيرانية فتبلغ مساحة حوضه ٢٨٨٤كم٢ ،ويبلغ طوله ١٣٠كم ، منها ٤٨ كم داخل الأراضي العراقية وما تبقى منها في إيران ، ويصل معدل تصريفه ١٠م٣/ثا.

الجانب الثاني: نهر ديالى:

يعد نهر ديالى ثالث اكبر الأنهار الدولية في العراق، ينبع من المرتفعات الغربية لإيران ضمن منطقة لورستان التي لا يتجاوز ارتفاع أعلى قممها عن ٣٠٠٠م فوق مستوى سطح البحر[٧]، يتكون من رافدين أولهما سيروان، والأخر تانجرو وبعد التقائهما عند مقدم مضيق دربندخان يتكون نهر ديالى العمود الذي تبلغ مساحة حوضه ٣١٨٩٦كم٢، منها ٧٨٢٤كم٢ تقع داخل الأراضي الإيرانية و ٢٤٠٧٢كم٢ في الأراضي العراقية،اما ايراده السنوي فيقدر بـ ٨٦،٥م^3 ويبلغ طوله ٣٨٦كم[٨]، وبين بحيرة دربندخان ومرتفعات حمرين تصب فيه عدة روافد منها عباسان وقره تو والوند في الجانب الأيسر، وديوانه ونارين في الجانب الأيمن، وعلى بعد ٣١ كم جنوب بغداد يصب في نهر دجلة[٩]. وهناك انهار مهمة في هذه المنطقة – ديالى – مثل كلال كنكير وترسق ونهر آبي نفط، ويعتبر كلال كنكير المجرى الوحيد الذي تجري فيه المياه أحيانا في فصل الصيف، أما في فصل الشتاء فان جميع هذه الأنهار تستغل لإرواء الأراضي الزراعية عندما تشتد كمية الأمطار الساقطة في منابعها[١٠]. ينبع كلال كنكير من الجبال الإيرانية عند حدود ناحية مندلي بتصريف مائي بلغ حوالي ٢٨٠م٣/ثا، وبذلك يوفر مياه الري لمساحة ١٢٦٠كم٢ من الأراضي الزراعية في السنوات الرطبة[١١]، ثم يجري هذا النهر في الأراضي المروحية وسهول الحافات الشرقية للسهل الرسوبي مكونا دلتا حيث يرسب حمولته من الحصى والرمل والغرين ويشكل مروحة غرينية ، وقد ساهمت المجاري القصيرة الأخرى للوديان في منطقة مندلي والمنحدرة من المرتفعات مساهمة فعالة في زيادة

مساحة هذه المروحة ، وتقدر مساحة حوضه ١٧٢٠كم٢ تقع معظمها في إيران ، وأن مياه هذا النهر تميل إلى الملوحة ، وفي بعض الأحيان تصبح غير صالحة للري إذ تتراوح نسبة الملوحة بين ١٥٠٠-٢٠٠٠ جزء بالمليون، وفي كلال ترسق بين ٣٠٠٠-٥٠٠٠ جزء بالمليون[١٢]، ويصب في هور الشويجة .

مخطط توضيحي رقم (١) للانهر الحدودية المشتركة بين العراق وايران التي تصب في نهر ديالى

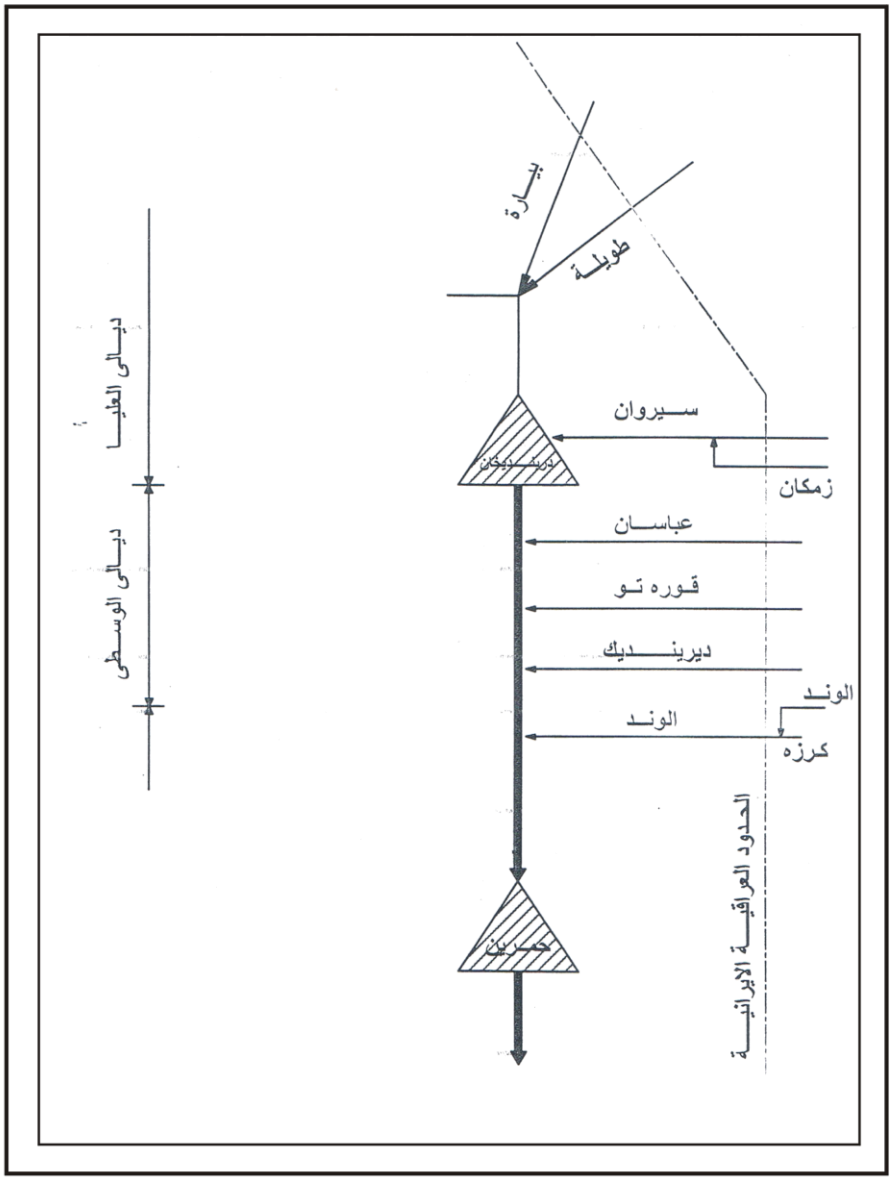

المصدر : وزارة الموارد المائية ، دائرة التخطيط والمتابعة ، تقرير عن الانهر والوديان المشتركة مع ايران ، ٢٠١١، ص٥ ، غير منشور

ثالثاً: انهار محافظة واسط:

هناك نهران في هذه المنطقة يتنازع البلدان على مياههما، هما نهر كنجان جم ونهر جنكيلات، وقد أطلق أهالي قضاء بدره على نهر كنجان جم تسمية كلال بدره، أما نهر جنكيلات فيطلق عليه محليا تسمية نهر الشهابي[١٣].

١. نهر كنجان جم: ينبع من مرتفعات بشتكوه الإيرانية ويتكون من التقاء نهري كنجان جم ونهر كاوي، ويبلغ طوله داخل الحدود العراقية ٤٢كم، وان أقصى إيراد سنوي لنهر كنجان جم ٣٩٠مليون/م٣، ولوادي كاوي ٢٢٥مليون/م٣، إن مياه هذا النهر تختلف باختلاف المواسم من حيث كمياتها فهي غزيرة عند سقوط الإمطار في فصل الشتاء، وتزيد عن الحاجة مما تتجه نحو هور الشويجة حيث مصبه الطبيعي، في حين تصبح شحيحة في فصل الصيف ولا تكفي لسقي المزارع[١٤].

٢. نهر جنكيلات: ينبع من المرتفعات الواقعة إلى الشرق من الحدود العراقية، ويصب في نهر دجلة مباشرة عند منطقة الجباب أيسر نهر دجلة بمسافة ٣٠كم جنوب الكوت، وان أقصى إيراده المائي السنوي هو بحدود ٢٣٣مليون/م٣.

رابعاً: الأنهار التي تصب في هور الشويجة ونهر دجلة: (مخطط رقم ٢)

يمكن استعراض هذه الأنهار[١٥]:-

١. وادي نفط: ينبع من القسم الشمالي لمنطقة حضيض الجبال المجاورة للحدود العراقية الإيرانية، ويجري في السهول المروحية في منطقة مندلي بصورة متقطعة.

٢. وادي حران (كنكير): تم الحديث عنه سابقا .

٣. وادي الحزام: يتفرع من وادي طلح آب عند الحدود العراقية، وتجري فيه مياه الإمطار الساقطة في إيران والعراق في فصل الشتاء، ويجف في فصل الصيف، وتبلغ الإيرادات السنوية القصوى لهذا الوادي بحدود ٥١،١ مليون م٣.

٤. وادي طحلا: يبدأ من داخل إيران على مسافة ٢٠كم من الحدود وتجري فيه مياه غزيرة في فصل الشتاء من الإمطار الساقطة على البلدين.

٥. وادي ترسق: يقع صدره في إيران بحوالي ٧٠كم عن الحدود العراقية وتتجمع فيه المياه من مصادر متعددة، ويصرف مياه الأمطار والعيون شتاء، وفي فصل الصيف تقل المياه فيه وتصبح مالحة بسبب اختلاطها بمياه ملحية داخل الحدود الإيرانية، ويتراوح عرض هذا الوادي بين (١٠٠_٣٠٠م) واقصى حدود التصريف المائي له ٢٨٠ مليون/ م ٣.

٦. وادي شورشورين: يدخل الحدود العراقية من ممر ديرة بانجي سيد حسن الواقع بين مرتفعات بندى–كوليك–بوزورك، ومرتفعات بندي–كوليك–كوتشكن ويجري في القسم الشمالي من قضاء بدرة في الأراضي القريبة من ناحية مندلي، ويبلغ أقصى تصريف سنوي له ٣١،٥ مليون /م٣.

٧. كلال بدرة: تم الحديث عنه سابقا .

مخطط توضيحي رقم (٢) للانهر الحدودية المشتركة بين العراق وايران التي تصب في هور الشويجة

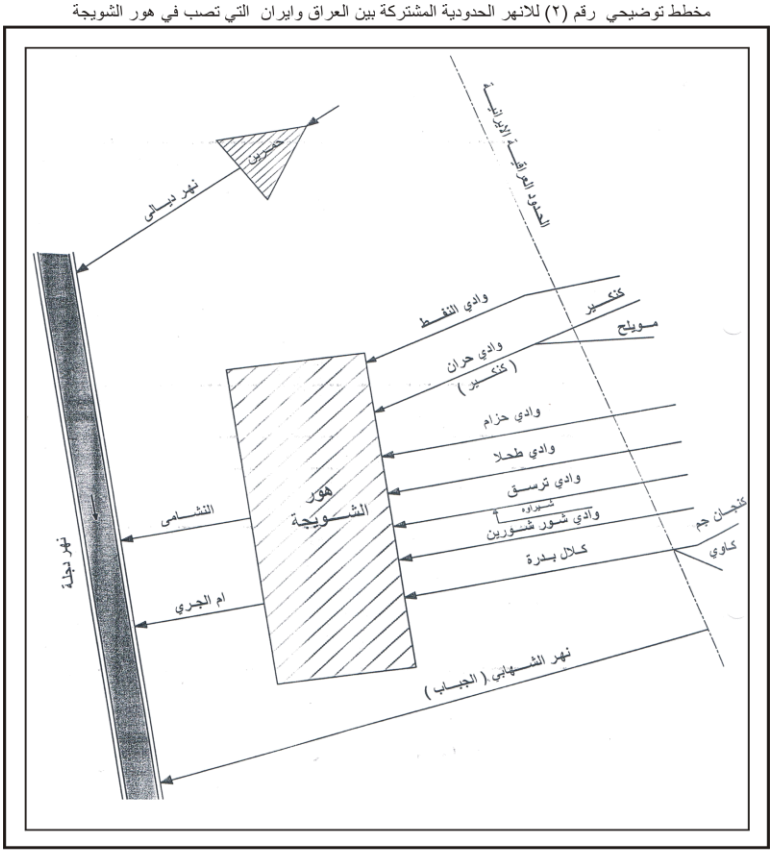

المصدر : وزارة الموارد المائية ، دائرة التخطيط والمتابعة ، تقرير عن الانهر والوديان المشتركة مع ايران ، ٢٠١١، ص٦ ، غير منشور

خامساً: انهار محافظتي ميسان والبصرة:- (مخطط رقم ٣)

١. نهر الطيب: ينبع من المرتفعات الواقعة ضمن أراضي همدان الإيرانية ، ويصب في هور السناف، يبلغ طول النهر حوالي ١٣٠كم، ومصدر مياهه الإمطار، في حين يصبح جافا في فصل الصيف، أو تجري فيه كمية ضئيلة من المياه، وتحتوي مياهه على نسبة عالية من الأملاح، إذ يمر النهر في منطقة ملحية تعرف بالموالح[١٦] ، تبلغ مساحة حوضه ٣٠٠٠كم٢، وان أعلى تصريف له يصل إلى ١٢م٣/ثا في السنوات الرطبة[١٧].

٢. نهر دويريج: تقع منابع هذا النهر إلى الجنوب من منابع نهر الطيب، ويبلغ طوله ١٦٠كم، ومساحة حوضه ٣٥٠٠كم٢، ويصل تصريف النهر الى ١٨م٣/ثا خلال الأمطار الغزيرة[١٨].

٣. نهر الكرخه: ينبع هذا النهر من جبال إيران الواقعة إلى الشرق من العراق وتحديداً في مناطق همدان وكرمنشاه وخرم آباد، ويعتبر هذا النهر المغذي الرئيس لهور الحويزة الذي يصب فيه من جهته الشرقية، يبلغ طول نهر الكرخه ٤٩٠كم ابتداءً من جنوب شرق ايلام، ومساحة حوضه ٤٨٠٠٠كم٢ ،ومصدر مياهه الأمطار بالدرجة الأولى، وقد وصل تصريفه في العراق إلى ٧٨م٣/ثا في سنة ١٩٥٤، انخفض بعدها إلى ٤٠م٣/ثا في سنة ١٩٩٦، أما ألان فقد انخفض كثيراً عما كان عليه بسبب استيلاء إيران على معظم مياهه[١٩].

٤. نهر الكارون: ينبع من مرتفعات زاكروس الإيرانية وينتهي إلى فرعين، احدهما إلى شط العرب وهو الفرع الأكبر، والفرع الأخر الصغير بهمشير الذي ينتهي في الخليج العربي، لنهر الكارون روافد عديدة في مقدمتها وأهمها نهر دز، يقدر حوض نهر الكارون بحوالي ٦٦٩٣٠كم٢، ويبلغ طوله حوالي ١٣٦٠كم، علماً إن بعض المصادر تضع أرقاماً أقل لطول النهر وذلك باستبعاد أطوال الروافد[٢٠]، ويبلغ معدل تصريفه السنوي ٧٨٢م٣/ثا، وإيراده السنوي ٢٤،٧مليار/م٣، يأتي معظمها من رافده الرئيس – دز – وبنسبة ٣٧% من مجموع مياه نهر الكارون[٢١].

٥. شط العرب: يتكون شط العرب من اقتران نهري دجلة والفرات عند كرمة علي، ويبلغ طوله بين الكرمة ومصبه في الخليج العربي ١١٠كم، ويبلغ عرضه عند المصب أكثر من ٢كم ويضيق عند البصرة إلى حوالي ١كم أو أقل، وله رافد واحد يصب في ضفته اليسرى وهو نهر الكارون، ويصب في شط العرب بالقرب من مدينة المحمرة الإيرانية[٢٢].ويعاني شط العرب من مشكلة الطمي والترسبات لاسيما عند مصب نهر الكارون وترعة بهمشير التي أدت إلى انحراف مجراه الأدنى عند المصب باتجاه خور عبد الله ، وهذا يعني ا ن أي محاولة لترسيم الحدود على هذا الأساس ستؤدي إلى إضافة مناطق جديدة لإيران على حساب الجانب العراقي.

مخطط توضيحي رقم (٣) للانهر الحدودية المشتركة بين العراق وايران التي في هور السناف وهور الحويزة وشط العرب

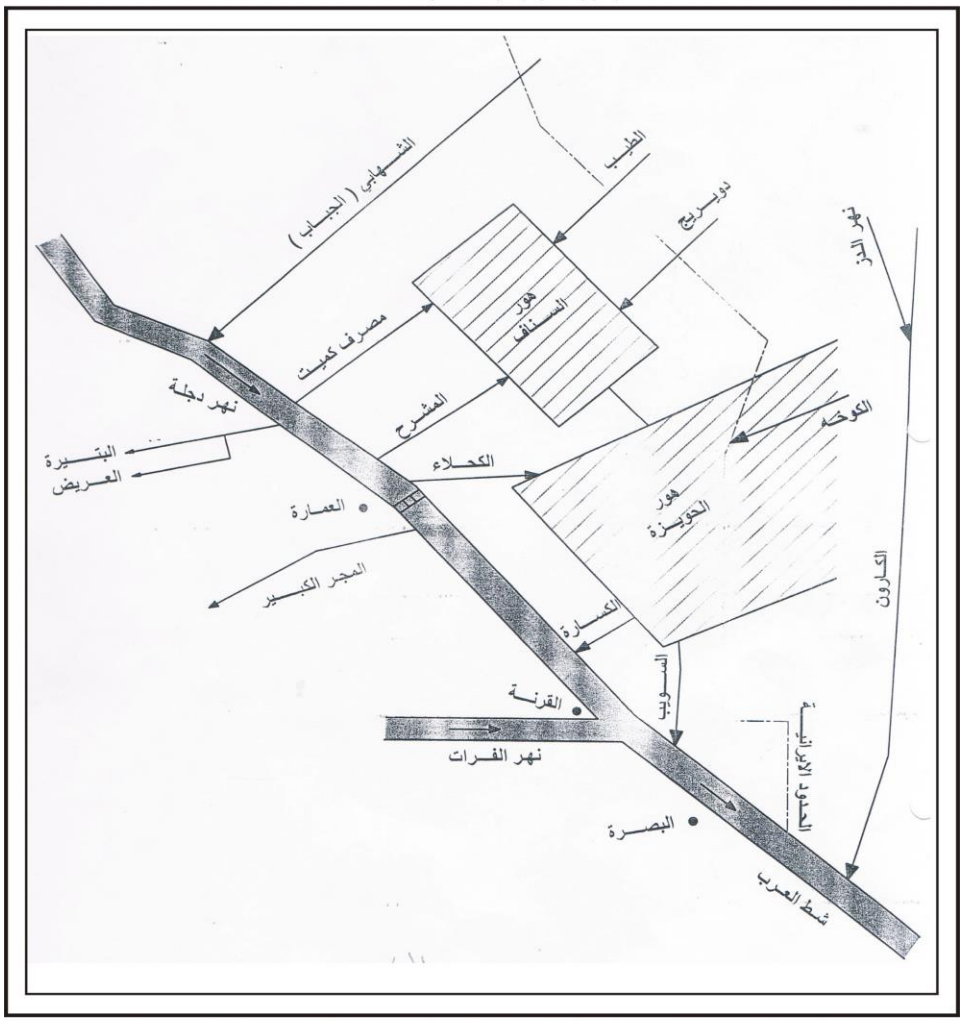

المصدر : وزارة الموارد المائية ، دائرة التخطيط والمتابعة ، تقرير عن الانهر والوديان المشتركة مع ايران ، ٢٠١١، ص٧ ، غير منشور

المبحث الثاني: المشاريع والسدود الإيرانية المقامة على الأنهر الحدودية المشتركة

أولاً: المشاريع الإيرانية المقامة على أنهر محافظة السليمانية:

١. نهر بناوه سوتا: تتركز المشاكل بين الطرفين على هذا النهر بسبب المشاريع المائية التي أقيمت عليه وهي فتح ثلاث قنوات رئيسة لسحب المياه من هذا النهر لإغراض زراعية،

وقد أثرت تلك المشاريع على تدفق المياه إلى الأراضي العراقية[٢٣]، وفي سنة ١٩٥٤ ادعى القوميسر الايراني في مدينة مديوان الايرانية بوجود احدى السواقي الحديثة في الجانب العراقي وطالب باغلاقها وتم الكشف المشترك على المنطقة فتبين ان الساقية تمتد داخل الاراضي العراقية ، الا ان القوميسر الايراني لم يقتنع بذلك فتقرر تشكيل لجنة من الطرفين للكشف محليا وحسمه ،ولكن الجانب الايراني امتنع بعد ذلك عن تشكيل هذه اللجنة وبعد ذلك قام الرعايا الايرانيون بحفر ساقية اخرى اضافية ادت الى حدوث اضرارا كبيرة بمزارع الرعايا العراقين جراء قلة المياه[٢٤]

٢. نهر هركينه: قامت إيران بشق عدة قنوات على النهر لسحب مياهه نحو الأراضي الإيرانية مما ادى الى نقص المياه الواردة الى العراق .

٣. نهر زرين جوي الكبير: أقامت إيران ثلاثة سدود على هذا النهر وهي سد بايوه الذي يروي الأراضي الزراعية في ناحية بايوه، وسد بالاجو الذي يروي أراضي باشماق، وسد وسان الذي يروي أراضي وسان الزراعية، لذا أصبحت مناسيب النهر متدنية جداً نتيجة الاستخدام غير المنصف لمياه النهر من قبل السلطات الإيرانية.

ثانياً: المشاريع الإيرانية المقامة على أنهر محافظة ديالى:

١. نهر الوند: في عام ١٩٥١ قامت الحكومة الإيرانية بشق قناة من نهر الوند دون موافقة الجانب العراقي لإرواء الأراضي الواقعة بين مدينتي قصر شيرين وخسروي، وقد بلغ التدفق المائي في هذه القناة ما نسبته ٦٠% من مياه نهر الوند. وقد احتجت الحكومة العراقية على الإجراءات الإيرانية بمذكرتين بتاريخ ١٩٥٣/٩/٢٨ و ١٩٥٤/٤/١٢ ولم تجدي نفعا. بعد ذلك قامت إيران بإنشاء ثلاثة سدود تحويلية على نهر الوند وبواقع ١٣م٣/ثا، وتنوي لإنشاء سدين لإغراض خزنيه تبلغ سعتها ٠،٦مليار/م٣، ومن السدود التي نفذتها مؤخرا هي سد بديموند وسد لأند وسد شاهي، أما سدي بخار وبيران فهما تحت الدراسة، وان الغرض منهما هو خزن الماء وتوليد الطاقة الكهرومائية[٢٥]، وقد حصل انقطاع تام لنهر الوند عام ٢٠١١، أدى إلى توقف مشروع الإسالة الرئيس لمدينة خانقين .

٢. نهر سيروان: حاولت الحكومة الإيرانية بتاريخ ٢٠٠٤/٤/١ دراسة نقل المياه من حوض سيروان إلى حوض رافد كرخه بواقع ٢٦٠ مليون/م٣ سنوياً عن طريق إنشاء سد كاوشان التخزيني وتامين مليون/م٣ سنويا لمشروع مياه كرمنشاه[٢٦]، وتتمثل هذه الطريقة بشق نفقين طويلين في أحد الجبال التي تحاذي مجرى النهر، لتنقل المياه التي تنتهي داخل الأراضي الإيرانية. وفي حال اكتمال هذا المشروع الخطير وربما اكتمل فان نهر سيروان يتحول إلى نهر موسمي[٢٧]، أو سيغدو هو الأخر أثراً بعد حين لا محال، وسيتسبب في نقص المياه بمقدار ٢،٦مليار/م٣.

٣. نهر قره تو:يتجلى الاستغلال التعسفي في مجرى قره تو، بقيام الإيرانيون بإنشاء سدود مؤقتة لري المزارع والبساتين في الأراضي الإيرانية، مما أدى إلى انخفاض الوارد المائي الواصل إلى المزارعين في منطقة قره تو من ٦م٣/ثا إلى ٣ م٣/ثا وإلحاق إضرارا كبيرة في مزروعاتهم[٢٨] ، مما ادى الى حدوث معارك دامية بين المزارعين الايرانيون والعراقيون .

٤. وادي كنكير: قامت إيران وعلى مراحل باستغلال مياه هذا النهر وبشكل تعسفي منذ سنة ١٩٤٧ والى يومنا هذا، فقد قامت بإنشاء سد سومار التحويلي بين عامي ١٩٥٣–١٩٥٨ لحجز مياهه وتحويلها إلى وادي نفط شاه للاستفادة منها في توسيع الأراضي الزراعية المروية ، لقد نتج عن هذا العمل انخفاض الوارد المائي وانعدام قيام الزراعة، وتناقص عدد سكان مندلي من ٣٩٠٠٠ نسمة إلى ٣٠٠٠٠ نسمة بين عامي ١٩٥٧ و ١٩٦٥[٢٩]، فضلا ان الحاق اضرارا كبيرة قدرت بحوالي ٧٠% من اشجار الفواكه والنخيل في منطقة مندلي، علاوة على ذلك فقد تضررت مساحات واسعة من الاراضي الزراعية قدرت بحوالي ٤٢٦٥ دونما من البساتين وحوالي ١٢٨٥٨١ دونما من الاراضي الزراعية في مندلي وقزانية ، وكحل مرتجل أرتأه سكنت الجانب العراقي عندما هددت شحت المياه حياتهم واقتصادهم قامت العشائر العراقية بمهاجمة القرى الإيرانية لفتح الماء عنوة، وقد جرى ذلك عدة مرات، وقد كفت العشائر العراقية أخذ حصتها بهذه الطريقة[٣٠].

ثالثاً: المشاريع الإيرانية المقامة على انهر محافظة واسط:

١. نهر كنجان جم (كلال بدره): يشكل هذا المجرى خط الحدود لمسافة ١٣ كم مع إيران في منطقة بدرة وجصان في محافظة واسط، وان محاضر جلسات سنة ١٩١٤ ثبتت إن ثلثي مياه المجرى للعراق وثلثه لإيران، ولكن الجانب الإيراني ادعى إن حصة العراق ٢/٥ من المياه، بعد إن باشرت إيران في توطين العشائر الإيرانية في سنة ١٩٣١ حول حوضه[٣١]، لذا تقلصت المساحات الزراعية من ٦٢٥٠٠ هكتار إلى ١٢٥٠٠هكتار، أي بنسبة ٨٠% من أراضيه الزراعية، نتيجة بناء السدود وفتح قنوات وأراضي زراعية في إيران[٣٢]، فقد قامت الحكومة الإيرانية عام ١٩٣٢ بشق قناة من نهر كنجان جم لري أراضي مهران، كما أنشأت عليه سداً ترابياً مع تنصيب بعض البوابات المائية عليه وتم استغلال كامل مياهه بحيث انحسرت التصاريف المائية الواردة إلى العراق بـ٢م٣/ثا بعد إن كانت بحدود ١٨م٣/ثا[٣٣]. ونتيجة لتلك الإجراءات الإيرانية وما تبعها في عام ١٩٦١ من استخدام تعسفي للمياه في إيران عبر تحويل مسار النهر إلى قناة (ترعة شاه غلام) بدأت مشكلة شح المياه في ناحية زرباطية والى هجرة قسم كبير من سكانها وتدهور أراضيها الزراعية.

٢. نهر جنكيلات (الشهابي): نظراً لان منابع هذا النهر داخل الأراضي الإيرانية، فقد أصبح شبه مندرساً نتيجة الإجراءات التي قامت بها إيران بتحويل مجراه إلى داخل أراضيها، فضلاً عن عوامل التعرية التي يتعرض لها النهر، كما إن إجلاء جميع القرى المتاخمة للحدود الإيرانية بسبب الحرب العراقية الإيرانية إلى مناطق متفرقة من محافظة واسط لها أثرا واضحاً في تقليل إيراداته المائية وعدم المطالبة بها.

رابعاً: المشاريع الإيرانية المقامة على أنهر محافظتي ميسان والبصرة:

١. نهر الطيب: أقامت السلطات الإيرانية في منتصف ستينيات القرن الماضي مشاريع ري على مجرى نهر الطيب لاسيما في منطقة دهلون مما أدى إلى حجز مياه النهر وتسبب بإضرار بالغة على الأراضي الزراعية في الجانب العراقي بعد إن كانت تعتمد على مياه هذا النهر، كما قطعت الجهات الإيرانية مياه هذا المجرى في سنة ١٩٦٧ عن هور السناف،

مما اضطر المزارعين العراقيين إلى استخدام المضخات لرفع قسم من المياه لإدامة ما تبقى من زراعتهم.

٢. نهر دويريج: قامت السلطات الإيرانية بتاريخ ١٩٦٦/٣/٦ بإنشاء سد ترابي على مجرى النهر في منطقة كبة هشال الذي يقع على مسافة (٥كم) تقريباً من مخفر الفكه الحدودي، فتسبب بقطع المياه التي تجري إلى الأراضي العراقية، وبهذا تقلصت مساحة الأراضي الزراعية داخل العراق التي كانت تعتمد على مياه النهر فأصبحت ٣٣٠٠٠ دونم بعد إن كانت ٧٠٠٠٠دونم، أي حوالي ٥٠% من مجمل المساحات الزراعية، فضلاً عن اضطرار المزارعين إلى استخدام مضخات المياه[٣٤].

٣. نهر الكرخه: تعتبر إيران هذا النهر داخلي يجري ويصب في الأراضي الإيرانية، لذا أقامت عليه مجموعة من السدود، وقد احتجت الحكومة العراقية على ذلك عبر مذكرة أرسلتها إلى السفارة الإيرانية في بغداد بتاريخ ١٩٦١/١٢/١٦ جاء فيها: إن السلطات الإيرانية أقامت سدة قاطعة على نهر كرخه في منطقة السعان (سن العباس) التي تقع شمال منطقة الحميدية الإيرانية وتهدف لحجز المياه وتزويد الجداول السبعة التي تم إنشائها في مقدمة السد لإرواء الأراضي الزراعية الواقعة على جانبي نهر الكرخه ، كما قامت إيران أيضاء بإنشاء سد كرخه/١ الذي يعتبر من اكبر السدود الإيرانية في منطقة خوزستان حيث تبلغ طاقته الاستيعابية ٧،٨مليار/م٣، وتم افتتاحه سنة ١٩٩٧، فضلاً عن سد كرخه/٢ بسعة خزن ٣،٥٠مليار/م٣، وسد كرخه/٣ بسعة خزن ١،٩٩مليار/م٣، ويقع السدان ٢ و ٣ على رافد سيماره، وبهذا تصبح الطاقة الخزنية لسدود نهر الكرخه ١٣،٢٩مليار/م٣ ، كذلك تم إنشاء عدد من السدود التحويلية متمثلة بسد خير آباد وشافور، ونتيجة لهذا فقد انحسرت الواردات المائية القادمة إلى العراق، فضلاً عن تردي نوعيتها والتي أثرت بشكل كبير على شط العرب، إضافة إلى تأثيرها البيئي في المنطقة، وكما موضح في الجدول رقم (١) .

جدول (١) المشاريع المائية على الأنهار الحدودية ضمن محافظتي ميسان والبصرة

شبكة الأنهر	النهر	اسم المشروع	ارتفاع السد/م	السعة التخزينية مليار/م٣
كرخه	كرخه	كرخه/١	١٧٠	٧،٨
كرخه	سيماره	كرخه/٢	١٦٥	٣،٥٠
كرخه	سيماره	كرخه/٣	١٧٠	١،٩٩
دز	دز	دز	١٩٠	٣،٣٤
دز	بختياري	بختياري	١٢٠	١،٤
كارون	كارون	كارون/١	١٨٠	٣
كارون	كارون	كارون/٢	١٩٥	١،٥٠
كارون	كارون	كارون/٣	١٥٠	٤،٣
كارون	كارون	كارون/٤	١٥٠	١،٨
كارون	كارون	كارون/٥	١٦٠	٣
كارون	كارون	كارون/٦	١٦٠	١،٥

المصدر: كنعان منصور خليل، السدود التخزينية ووسائل حمايتها، بغداد، ٢٠٠٠،ص١٥٢.

٤. نهر الكارون: لقد صمم (١١) سد كبير على الروافد العليا الرئيسة لنهر الكارون بضمنها (٥) سدود تم إكمالها أو تحت الإنشاء، ففي سنة ١٩٧٧ تم إنشاء ثاني أضخم سد في إيران وهو سد كارون/١، وفي سنة ٢٠٠٥ تم أكمال سد كارون/٣ ، كما قامت إيران بنقل المياه من سدود أعالي نهر الكارون إلى محافظتي أصفهان ويزد في وسط إيران باستخدام الأنابيب ولمسافات تصل إلى أكثر من ١٠٠٠ كم وتم أكمال هذا المشروع وتشغيله سنة ٢٠٠٠ ، إما على نهر دز الذي هو احد روافد نهر الكارون فقد شيد عليه أول خزان سنة ١٩٦٣، وهو سد دز الكونكريتي، وهناك (٣) سدود كبيرة سيتم تشييدها على ذات النهر خلال العقد القادم، فضلاً عن (٥) مشاريع سدود مخطط لها[٣٥]، إن هذه المشاريع لها تأثير سيء على مياه نهر الكارون، والشيء المهم هو انه لا يكون هناك فائض من المياه

لطرحها في شط العرب، وندرج أدناه تفاصيل قسم من هذه السدود الخزنية والتحويلية المقامة على نهر الكارون والتي استحصلت بعض المعلومات عنها:

١. سد الدز (محمد رضا بهلوي): أقيم على نهر دز احد روافد نهر الكارون ، تبلغ طاقته الاستيعابية ٣،٣٤ مليار/م٣، يهدف لري مساحة زراعية قدرها ٩٤٠٠٠هكتار، وتوليد طاقة كهرومائية بقدرة ٥٢٠ ميكاواط، أنجز سنة ١٩٩٢.

٢. سد كارون/١: وهو من السدود المهمة المقامة على نهر الكارون ، وتبلغ طاقته الخزينة ٣مليار/م٣، يهدف إلى إنتاج الطاقة الكهرومائية بقدرة ٤١٠ ميكاواط.

٣. سد كارون/٣: أقيم على نهر الكارون، مع إنشاء قناة لتحويل مجرى نهر الكارون باتجاه موقع السد وتبلغ طاقته الاستيعابية ٤،٣ مليار/م٣، والهدف من إنشاءه هو السيطرة على مياه السيول مع توليد طاقة كهرومائية تبلغ ٢٠٠٠ميكاواط.

وقد قامت إيران بإنشاء عدد من السدود التحويلية على نهر الكارون وروافده وهي:

١. سد دز التحويلي: وهو سد خرساني أنجز سنة ١٩٧٠، ويبلغ معدل تصريفه ٢٥٠م٣/ثا

٢. سد كودفند التحويلي: انشأ على نهر الكارون قرب مدينة كودفند الإيرانية، ويبلغ معدل تصريفه ١٠١م٣/ثا، أنجز سنة ١٩٧٧. وفي سنة ٢٠٠٩ قامت إيران بتحويل نهر الكارون إلى داخل الأراضي الإيرانية وقطعته كليا عن تجهيز شط العرب، وبهذا انقطعت المياه العذبة المغذية لشط العرب، لذلك ارتفعت نسبة الملوحة في شط العرب إلى معدلات عالية هددت الحياة الزراعية والحيوانية والبشرية في محافظة البصرة. (مخطط رقم.٤)

٥. شط العرب: يتركز نزاع الحدود بين العراق وإيران حول شط العرب الذي يرجع إلى سنوات طويلة حيث تعرض هذا الشط إلى مشكلات عديدة، أخطرها كانت الحرب العراقية – الإيرانية في ثمانينيات القرن الماضي .إن الإطماع الإيرانية في شط العرب وتحكمها بنهر الكارون وتحويل مجراه بعيداً عن مصبه في شط العرب أدى إلى نقص إيراداته المائية مما

أدى إلى اختلال العلاقات الحدودية للمياه الإقليمية العراقية (خط التالوك – خط العمق) مما أثر سلبا على الموانئ العراقية ومراسي السفن وزاد من مساحة المياه الإقليمية الإيرانية على حساب العراق، كما تسبب بأضرار بيئية بالغة على الأحياء المائية في منطقة شط العرب وعلى هجرة الأسماك بين المياه العذبة والمالحة، وكذلك على التغيرات الجيولوجية (التكتونية) لمنطقة شط العرب .

مخطط توضيحي رقم (٤) للسدود الخزنية والتحويلية المنفذة على نهري الكرخة والكارون في ايران

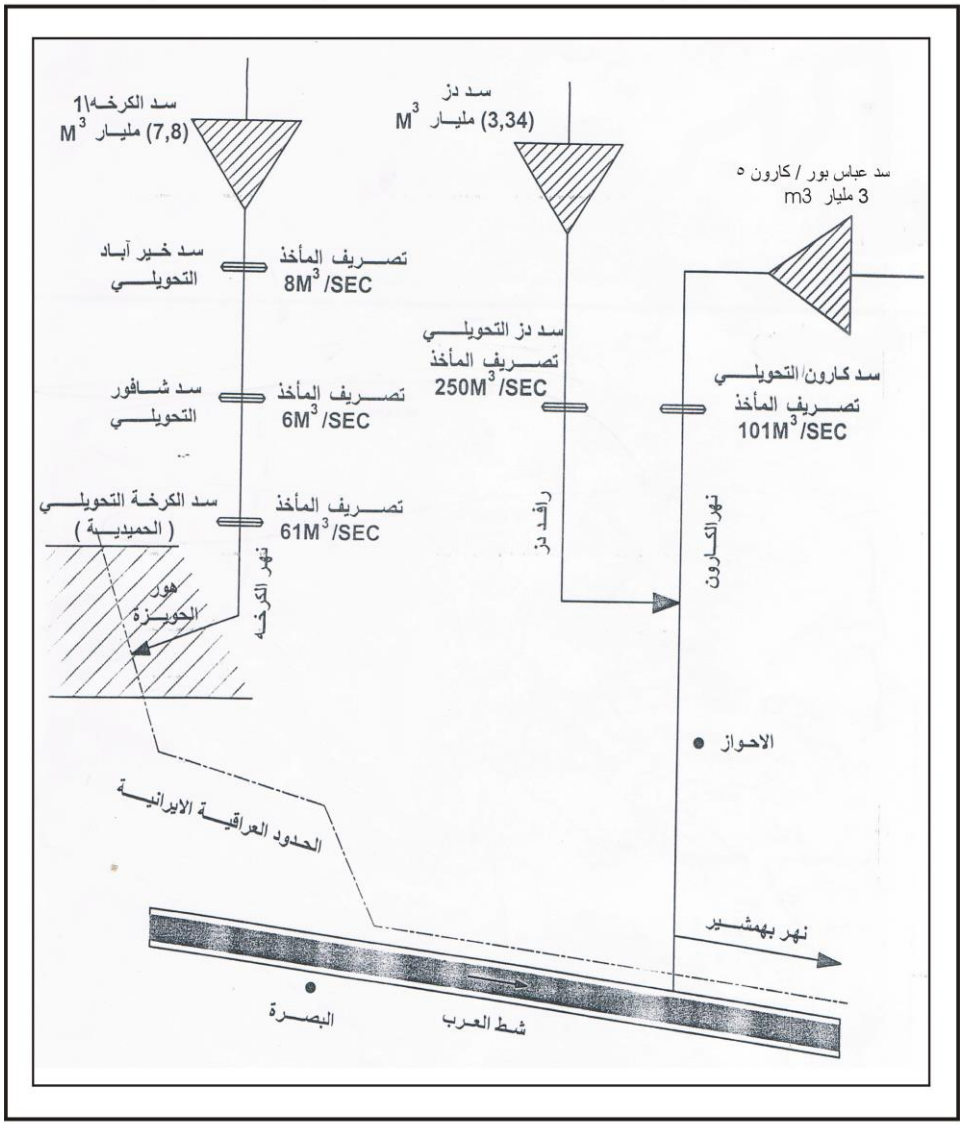

المصدر : وزارة الموارد المائية ، دائرة التخطيط والمتابعة ، تقرير عن الانهر والوديان المشتركة مع ايران ، ٢٠١١، ص٨ ، غير منشور

المبحث الثالث: شحت المياه وتداعياتها على الأراضي الزراعية والأمن المائي في العراق

إن شحت المياه التي يعاني منها العراق لا تقتصر فقط على قيام إيران ببناء السدود على الروافد أو الأنهار المشتركة بين البلدين، وإنما هناك مشكلة لا تقل أهمية عنهما وهي مشكلة المياه الواردة من تركيا وسوريا عبر نهري دجلة والفرات، بسبب تعسفهما الكبير تجاه حقوق العراق، حيث قامت تركيا ببناء العديد من السدود على نهر الفرات مثل سد كيبان بسعة خزن ٣١مليار/م٣[٣٦]، وسد اتاتورك بسعة خزن ٤٨،٨مليار/م٣ من المياه[٣٧]، وهناك (٨) سدود أخرى رئيسة تسعى لتنفيذها على نهر الفرات ،كما قامت بإنشاء عدد من السدود على نهر دجلة من أهمها سد كدالكيزي I و II بسعة خزن ١٩،٢٠مليار/م٣، وسد اليسو الذي يخفض مياه نهر دجلة بمقدار ١١ مليار/م٣، فضلا عن العديد من المشاريع الاروائية، وتبعت تركيا في هذا المضمار سوريا بإنشائها سد الطبقة على نهر الفرات بطاقة خزنية تقدر بنحو ١١،٩مليار/م٣[٣٨].إن هذه المنشآت التي أقيمت من قبل دول الجوار العراقي من شأنها إن تؤثر على الأمن المائي العراقي وتصحير مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، وعليه يمكن حساب واردات العراق المائية واحتياجاته بالشكل الآتي[٣٩]:

- مجموع واردات العراق من المياه بكافة مصادرها = ٤٣،٩٣مليار/م٣ .
- الاحتياجات المائية للعراق لكافة القطاعات = ٧٥،٥مليار/م٣ .
- العجز بالمياه سنويا = ٣١،٥٧مليار/م٣ .

احتياجات الزراعة:

- الاحتياجات المائية للدونم الواحد في حالة الاستصلاح وتبطين الجداول ٣٢٣٠م٣/دونم/سنة.
- مجموع المساحة المتاحة للإرواء في العراق ٢٢،٨٦ مليون دونما .
- المساحة المستهدف إروائها في المستقبل ١٣ مليون دونم، بسبب نقص الموارد المائية .

وبهذا سيكون الموقف:

إن العجز في موارد المياه يعني إلغاء إنعاش الاهوار، وتقليص المساحات الزراعية بمقدار ٩ مليون دونم والإبقاء على رقعة زراعية مروية تقدر بـ٣ مليون دونم فقط، وهذا سيشكل كارثة للعراق، يستدل عليها من خلال ما يقوم به العراق من استيراد نحو ٩٠% من احتياجاته الغذائية بسبب تدهور القدرة الإنتاجية للأراضي الزراعية لعدم حصولها على مياه الري الكافية.

ان هذا العجز المائي يوكد ان اكثر الواردات المائية لهذه الانهار الحدودية تاتي من ايران وهي في تناقص مستمر نتيجة لهذا التوسع في استخدامات المياه من قبل الجارة ايران ، فضلا عن تلك السدود المقامة على هذه الانهار سواء كانت خزنية او تحويلية ،وهذا من شأنه ان يخلق مشاكل متعددة بين الطرفين وفعلا تم ذلك ولازالت مستمرة حتى الوقت الحاضر، وتم تسوية هذه الخلافات بشتى الطرق والوسائل لكنها لم تجدي نفعا ، ان هذه المشكلة قائمة ليس بين العراق وايران فقط انما هناك الكثير من هذه المشاكل الدولية حول الانهار الحدودية التي تمر من اكثر من دولة ، وتجنبا للمنازعات التي ربما تحدث عنها واسهاما في حل مانشأ عنها طلبت الجمعية العامة للامم المتحدة عام ١٩٧٠ من لجنة القانون الدولي دراسة القواعد القانونية التي تحكم المياه الدولية من اجل تقنينها فيما بعد واستغرق عمل هذه اللجنة اكثر من عشرين عاما توصلت بعدها الى مشروع مواد اعتمدها في القراءة الاولي عام ١٩٩١ وفي القراءة الثانية عام ١٩٩٤ بعد ان تلقت تعليقات الدول على القراءة الاولى، وتم عرض نص مشروع الاتفاقية الدولية والمعروف بقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الاغراض غير الملاحية بتاريخ ١٩٩٧/٥/٢١ ، وقد وافقت عليه ١٠٤ دول ، وامتنعت عن التصويت ٢٦ دولة ، واعترضت عليه ثلاث دول هي الصين وتركيا وبروندي ، وسيصبح هذا القانون نافذا في اليوم التسعين الذي يلي ايداع (٣٥) دولة وثائق تصديقها عليه لدى الامانة العامة للامم المتحدة علما ان هذا المشروع لم ينال التصديق لحد الان لان مجموع الدول التي صادقت عليه هي فقط (٢٤) دولة ، وهناك (٥) دول وقعت على الاتفاقية ولكنها لم تصادق عليها لحد الان .

وقد تضمن هذا المشروع – مشروع الاتفاقية الاطارية – على (٣٣) مادة جاءت في ستة ابواب نشير البعض منها:–

١– الاستعمال المنصف وعدم التسبب بضرر ملموس .

تنص المادة الخامسة على حق جميع دول المجرى المائي في الانتفاع والمشاركة في مياه النهر بطريقة منصفة ومعتدلة وبالشكل الذي لايسبب ضرر ملموس لدول المجرى المائي الاخرى، وهذا يقوم على الاسس التالية:–

- معرفة العوامل الجغرافية والهيدرولوجية والمناخية والبيئية والعوامل الطبيعية الاخرى .
- الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للدول المتشاطئة .
- السكان المعتمدين على النهر في كل دولة .
- تاثير استخدامات مياه النهر في دولة متشاطئة على الدول الاخرى .

وهذا الاستعمال المنصف والمعقول يمكن تطبيقه على الدولتين المتشاطئتين العراق وايران وبالشكل الذي لايتسبب بحدوث ضرر في اي منهما .

وقد ركزت المادة التاسعة على تبادل المعلومات والبيانات بين دول المجرى المائي الدولي بما يضمن ادارة مشتركة للنهر ، وهذا يحتم على الجانبين العراقي والايراني الالتزام بنص هذه المادة في سبيل معرفة كمية الواردات المائية للانهر المشتركة بغية استغلالها استغلالا مثاليا بما يتلائم وحجمها .

٢– الاتفاق المسبق بين الاطراف عند انشاء اي مشروع في المجرى المائي .

على كل دولة من دول المجرى المائي التي ترغب في تنفيذ مشاريع ري على المجرى المائي والتي يمكن ان يتسبب عنها ضررا ان تقوم بأخطار دول المجرى الاخرى ومدة الاخطار ستة اشهر ، وفي حال وجود اعتراض من الدول الاخرى يتوجب على الدول الراغبة في تنفيذ هذه المشاريع ان تدخل في مشاورات ومفاوضات بقصد التوصل الى حل منصف للوضع القائم.

لذا لابد من الاشارة هنا انه يتوجب على الجارة ايران الالتزام بذلك وعدم قيامها بتنفيذ اي مشروع مائي سواء كان ذلك لغرض الري او التخزين او التحويل على المجاري المائية المشتركة من دون موافقة الجانب العراقي لان ذلك سوف يضر بمصلحة العراق وهذا مخالف لقواعد واسس هذه الاتفاقية التي لو نالت التصديق لكانت ملزمة لجميع دول المجاري المائية ولاصبحت مرجعية قانونية متفق عليها دوليا .

وقد تضمنت المادة (٣٣) من الاتفاقية الاطارية لعام ١٩٩٧ عدة طرق لتسوية المنازعات بشأن الانها الدولية منها:-

المفاوضات المباشرة والمساعي الحميدة ، والوساطة والتوفيق وهي متاحة كلها بين العراق وايران ، وفعلا هناك جهودا حثيثة لحل المشاكل العالقة بين الطرفين متمثلة باعمال اللجان المشتركة الثنائية والثلاثية التي تقوم بها الخارجية العراقية بالتعاون مع الجهات المختصة وهي عاملة لاكثر من سنتين ، لكننا لم نقطف ثمارها بشكل موفق لحد الان .

لذا لابد من اللجوء الى وسيلة اخرى من اجل حماية موارد العراق المائية وهي اللجوء الى الوسائل القضائية لاسيما طريقة التحكيم بين الطرفين المتنازعين الذي يتطلب موافقة العراق وايران على عرض ملف المياه امام لجنة التحكيم الدولية التي اقرتها اتفاقية لاهاي عام ١٩٠٧ والاتفاقية الاطارية عام ١٩٩٧ في المادة (٣٣) وفي حالة عدم التوصل الى اتفاق بشأن رفع التجاوزات الايرانية على الانهار المشتركة بطريقة التحكيم ، فعلى الجهات الحكومية العراقية رفع هذه القضية الى محكمة العدل الدولية التي تكون قراراتها نهائية وغير قابلة للاعتراض والاستئناف وتكون ملزمة للدول المتنازعة ، وهذا يعني موافقة الطرفين ايضا احالة هذه القضية اليها ، وفي هذه الحالة سوف يحافظ العراق على حقوقه التاريخية المكتسبة في مجال المياه ، وينبغي عليه ايضا السعي بخطى واسعة وجهودا حثيثة من اجل اقناع بعض الدول لاسيما الخليجية منها التي لاتمتلك انهارا دولية وبالتالي لاتتضرر من تطبيقها من اجل التصديق على هذه الاتفاقية لعام ١٩٩٧ والتي من خلالها سوف يضمن العراق عدم التعرض لاي ضرر في هذا المجال ويأخذ كافة ايراداته المائية بالشكل الذي ينسجم مع حقوقه المشروعة في الانهار المشتركة سواء كانت مع ايران او سوريا او تركيا[٤٠] .

منهج مقترح لاستدامة وإدارة المياه بين العراق وإيران:

يتضمن هذا المنهج إعادة النظر في كافة الإجراءات والأساليب التي اتخذتها جمهورية إيران الإسلامية فيما يخص إنشاء السدود والمشاريع الاروائية والتحويلية التي أقيمت على الأنهر المشتركة بين البلدين وبالشكل الذي يضمن مصالح السكان القاطنين على حدود الدولتين العراقية والإيرانية، ويضمن علاقات حسن الجوار التي تقوم على أساس العدالة والمساواة في تقسيم الحصص المائية فيما بينهم، وتطبيق مبدئي الاستخدام المنصف والمعقول، والاستعمال البريء وغير الضار لمياه المجاري المائية على وفق قواعد القانون الدولي التي تحتم على الجانب الإيراني القيام بمعالجة أنية سريعة لأوضاع الأنهار التي أقيمت عليها السدود والمنشأت المائية وبالشكل الذي تتدارك فيه الأزمات المائية والكوارث البيئية التي حلت وتحل في الكثير من مناطق العراق لاسيما الحدودية منها مثل خانقين ومندلي وبدره وزرباطية والعمارة والبصرة وغيرها، يتضمن هذا المنهج المقترح:-

١. التأكيد على حق العراق التاريخي في هذه المياه المشتركة من خلال التعاون مع الجانب الإيراني لتأكيد تلك الأحقية، وهذا سيسهل الوصول إلى اتفاقات سليمة بينهما مبنية على أسس حسنة وثابتة.

٢. اعتماد مبدأ الشفافية في تبادل المعلومات الهيدرولوجية الخاصة بالموارد المائية، لان ذلك يسهم في زيادة فاعلية الأمن المائي لكلا الطرفين، وتأمين مدى الاحتياجات المائية، فيما إذا تعرضت إلى بعض الظواهر غير المتوقعة كالتغيرات المناخية .

٣. استطلاع ودراسة الأنهار والوديان المشتركة والتركيز على السدود المقامة والمخطط إقامتها، وما هو الهدف منها، وما مدى تأثيرها على الواردات المائية إلى العراق .

٤. على جمهورية إيران الإسلامية التوقف عن إقامة السدود المائية والتحويلية على الأنهر والوديان المشتركة .

٥. اعتماد مناسيب المياه في السنوات المائية التي سبقت إقامة المشاريع الإيرانية كسنة قياس في تقاسم مياه الأنهر الحدودية المشتركة .

٦. العمل على حث المسؤولين العراقيين على استخدام الطرق الدبلوماسية لمطالبة الجانب الإيراني بإطلاق المياه باتجاه الأراضي العراقية في أنهر كل من:

- الوند: وبمعدل ٧م٣/ثا لتأمين حصة كافية من مياه الشرب والري لمدينة خانقين والمناطق التابعة لها .
- سيروان: وبمعدل ٢،٩مليار/م٣ سنويا كونه أحد الروافد الأساسية لنهر ديالى.
- وادي كلال بدرة: تأمين المياه لأهالي بدرة وجصان لاسيما في فصل الصيف.
- نهر الكرخه: تأمين حصة كافية لهور الحويزة .
- نهر الكارون: إطلاق المياه بمعدل ٢٠٠م٣/ثا كي يؤمن حصة كافية لشط العرب .

٧. متابعة تحويل مياه البزل الإيرانية ومنع تصريفها باتجاه الأراضي العراقية عن طريق بعض الأنهار الحدودية لما لها من أثار تدميرية وبيئية مخربة .

الهوامش

(١) فارق محمد علي، الأمن المائي العراقي وسبل النهوض بالواقع الزراعي، ورقة عمل مقدمة إلى قسم الدراسات الجغرافية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٤، غير منشورة .

(٢) أزاد جليل شريف، فيضانات نهر دجلة الاستثنائية وأثرها في الزراعة، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم الجغرافية كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٩، ص٤٠ .

(٣) سعيد حسين الحكيم، هيدرولوجية حوض دجلة في العراق، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى قسم الجغرافية، كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٠، ص١٠١ .

(٤) محمد يوسف حاجم، باسم مجيد حميد، الابعاد الجغرافية لظاهرة جفاف الموارد المائية في محافظة ديالى، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٩، ص٩٢ .

(٥) محسن عبد الصاحب المظفر، مشكلات الموارد المائية في إيران، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، بغداد، ١٩٨٩، ص٣٨ .

(٦) فلاح شاكر أسود، الحدود العراقية – الإيرانية، دراسة في المشاكل القائمة بين البلدين، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٠، ص٤٢ .

(٧) مقداد علي حسين وآخرون، علوم المياه، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٠٠، ص٩٦٠ .

(٨) وزارة الري، مديرية ري ديالى، كراس معلومات ري ديالى، غرفة العمليات، ٢٠٠٠، بيانات غير منشورة .

(٩) سعيد حسين الحكيم، مصدر سابق، ص١٠٢ .

(١٠) فلاح شاكر أسود، مصدر سابق، ص٤٣ .

(١١) خالص حسني الاشعب، مشكلة مياه مندلي – دراسة لأثارها الاقتصادية وتطويرها السياسي، مجلة الجمعية الجغرافية، مطبعة أسعد، بغداد، مج٥، ١٩٦٩، ص٢٥٠ .

(١٢) فلاح شاكر أسود، مصدر سابق، ص٤٧_٥٨ .

(١٣) قيس حمادي العبيدي، الأنهار الحدودية الرئيسة بين العراق وإيران، أوراق إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٩ ، ص٧ .

(١٤) فلاح شاكر اسود، مصدر سابق، ص٧٣ .

(١٥) محمد يوسف حاجم، باسم مجيد حميد، مصدر سابق، ص٩٣ .

(١٦) وفيق حسين الخشاب وآخرون، الموارد المائية في العراق، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٣، ص٩٥ .

(١٧) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، دائرة التخطيط الزراعي، دراسة إدارة وتطوير الموارد المائية في العراق، بغداد، ٢٠٠٧، ص٩١ .

(١٨) المصدر نفسه، ص٩٢ .

(١٩) المصدر نفسه ، ص٩٢ .

(٢٠) فؤاد قاسم الأمير، الموازنة المائية في العراق وأزمة المياه في العالم، دار الغد للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٠، ص١٧٦ .

(٢١) وفيق حسين الخشاب وآخرون، مصدر سابق، ص٩٦ .

(٢٢) عباس فاضل السعدي، جغرافية العراق – إطارها الطبيعي – نشاطها الاقتصادي – جانبها البشري، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، ط١، بغداد، ٢٠٠٩، ص١٢٣ .

(٢٣) قيس حمادي العبيدي، مصدر سابق ، ص١١ .

(٢٤) خالد العزي ، مشكلة الانهار الحدودية المشتركة بين العراق وايران ،الاتحاد العام لنساء العراق ،امانة الدراسات والبحوث، بغداد ١٩٨١ ، ص ١٨_١٩.

(٢٥) وزارة الموارد المائية ، دائرة التخطيط والمتابعة تقرير عن الأنهر والوديان الحدودية المشتركة مع إيران ، بغداد ، ٢٠١١ ، ص٤.

(٢٦) سليمان عبد الله إسماعيل، السياسة المائية لحوض دجلة والفرات وانعكاساتها على القضية الكردية، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٤، ص٢٣٠ .

(٢٧) عبد الله حسون محمد، مشكلة المياه في محافظة ديالى وترشيد استهلاكها، مجلة ديالى، جامعة ديالى، ٢٠١٠، ص٣٠ .

(٢٨) سليمان عبد الله إسماعيل، مصدر سابق، ص٢٢٩ .

(٢٩) صبرية أحمد لأفي، استثمار الموارد المائية السطحية في العراق وأثرها في الأمن الوطني، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى قسم الجغرافية كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٦، ص١٩١ .

(٣٠) خالص حسني الاشعب، مصدر سابق، ص٢٥٣ .

(٣١) محمد عبد المجيد حسون الزبيدي، الامن المائي العراقي/ دراسة عن سير المفاوضات– قسمة المياه الدولية، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ،٢٠٠٨، ص١٧٦ .

(٣٢) حسين وحيد عزيز الكعبي، الموارد المائية في ايران – الامكانيات والمشكلات – دراسة جغرافية ، رسالة ماجستير مقدمة الى معهد الدراسات الاسوية والافريقية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد، ١٩٨٨، ص١٩٩ .

(٣٣) وزارة الموارد المائية ، مصدر سابق ، ص٣ .

(٣٤) محمد عبد المجيد حسون الزبيدي، مصدر سابق، ص١٧٠ .

(٣٥) فؤاد قاسم الأمير، مصدر سابق، ص١٧٧–١٧٨ .

(٣٦) خليل إبراهيم الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية – التركية، مطبعة الراية، بغداد، ١٩٩٠، ص٦٤ .

(٣٧) محمد جواد مبارك، اثر المياه في العلاقات الدولية – دراسة في مكامن الصراع والتعاون، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٤، ص٣٤٠.

(٣٨) المصدر نفسه، ص٣٣٤ .

(٣٩) عبد الأمير احمد عبد الله ، قطاع الزراعة في العراق – واقع متردي وخطط عرجاء، مجلة الأستاذ، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، العدد ١٧٣ ، ٢٠١١، ص٣٠٤–٣٠٥ .

(٤٠) رشيد سعدون محمد العبادي ، ادارة الموارد المائية في حوض نهر ديالى وتنميتها – دراسة في جغرافية الموارد المائية ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى قسم الجغرافية كلية الاداب جامعة بغداد ، ٢٠١٢ ، ص١٢٠–١٢٩ .

SUMMARY

The problem of the rivers, the joint border between Iran and Iraq started many years ago when Iran has the establishment and development of dams and facilities located on many of these rivers is the most important of the Little Zab River and Sirwan and Lalonde and Wadi Kinkar and fatigue Badra and the river good and Dwiridj and others, where Iran has cut off water for some of the tributaries of the River Little Zab, a tributary of the Tigris in the province of Sulaymaniyah, which impacted heavily on the Lake Dukan, which is the source of supply only water times of scarcity in this region, as Iran has established a dam on the River Lalonde in 1960 during the rule of the Shah and cut off water from the city of Khanaqin in Diyala province, then embarked on the Iranian authorities the establishment of three dams manufacturing on the River Lalonde also for the processing of agricultural land, as well as having set up the project to divert river water Sirwan a tributary of the Diyala River to irrigate farmland in the areas of vineyard Chan out of the question because Alaaranian, has also set up dams on the valleys of Mandali, oil box and cut off water for these border areas. In southern Iraq began the Iranian government's establishment of a

number of dams on the river Karkheh in the province of Maysan, which flows into the Shatt al-Arab which is close Krkh No. 1, 2.3, as well as water projects set up by the Karun river a tributary of the Shatt al-Arab in the province of Basra, Caron 1.2, 3, 4.5, 6, which led to a sharp reduction in the amount of water flowing into the Shatt al-Arab and the increase of salinity with the effects of a large environment. The problem of the Iraqi rivers extended to include Turkey and Syria Ptserfathma unilateral water rivers Tigris and Euphrates, which generally cause overwhelm Iraq's water security and out of large areas of agricultural land out of agricultural service. That this information had been received in more detail in the body of research which included the addition, information on these rivers and the nature of the run at and the position of flow current and numbering more than (40) rivers, as well as some of the recommendations and proposals that it is imperative on the Iranian side taking them and a commitment to vocabulary in order to split water between the two countries Almichatitin fairly in accordance with the laws and international norms that guarantee the right to disposeof these imports of water and good neighborliness